

آلة الموت... متى تتوقف؟

في خضم كل هذا الذي يحصل، وعلى وقع ضجيج الجيوش الهادرة وأصوات القنابل وأزيز الرصاص ورعد الوعيد والتوعد هناك صمت من لا يقوى على الكلام، هناك الأصوات المخنوقة لمن ليس في استطاعته أن ينبس بكلمة، ذاك الذي يرتعد في سكوته، ومن يخبئ في صمته وخوفه كل شيء، ومن لا يقوى إلا على كل ذلك وعلى انتظار موته المحتوم.

في خضم كل هذا هناك الهاربون من وعود الأسفار، وروايات التكوين والنهايات، من كونهم في البدء وفي المسار وفي المنتهى قرابين. هناك الأطفال الذين اعتادوا رفع وجوههم صوب الغيم ليُنزل عليهم حبات مطر لا صواريخ، الذين يتوقعون أن ترسم الشمس لهم أقواس فُرح وألوانها، لا أن ترمي عليهم اللهب. هؤلاء الذين عُدت أيديهم الغضة للقبض على حلوى العيد أو لعبة خشبية أو كمشة تراب طرية بعد صبيحة ماطرة، لا أن تتكؤم في أكفهم المقطوعة جدران منازلهم وأسقفها غباراً منشوراً. هناك الأمهات اللواتي كن يقسن الكون على مقياس دائرة ترسمها ابتسامة أطفالهن لا على مقياس فوهة مدفع اخترقت وجوههن وأجسادهن. هناك الآباء الذين دأبوا في طريق العودة إلى بيوتهم على تأبط ربطة الخبز لا أطرافهم المدممة والعابقة برائحة الدم المهروق. هناك العائلات التي عوض أن تتحلّق حول مائدة الطعام، أصبحت تتحلّق حول قبور أبنائها المحفورة على عجل.

على مقربة منا، في غرّة، وفيها، هناك موت كثير. أمام أعيننا هناك آلة غذاؤها القتل، الكثير منه، فمتى تتوقف؟

إعلان «تحرّر»

حركة الاعتراض الشيعي من أجل لبنان



وفي الموقف السياسي من الأحداث الراهنة، انطلاقاً من المصلحة الوطنية العليا والعقد السياسي والاجتماعي بين اللبنانيين المشار إليه في وثيقة الوفاق الوطني واتفاق الطائف وقبلهما الميثاق الوطني، ندعو جميع الأطراف في لبنان إلى عدم القيام بأي مغامرات غير محسوبة لجزر لبنان إلى أتون الصراع وتحميل اللبنانيين ما لا يسعهم علاوة على الأزمات الخانقة التي يرزحون تحت كاهلها.

على الحكومة اللبنانية تحمّل مسؤولياتها الوطنية والسيادية وحماية أمن اللبنانيين وأمانهم وإعلاء السلم الأهلي والوحدة الوطنية وإرادة العيش معاً بين اللبنانيين... فوق أي اعتبار آخر. وعلى الجيش اللبناني ممارسة مهامه الدفاعية الموكلة إليه حصراً من أجل ضبط الحدود والدود عن الوطن.

ومن هذا المنطلق، نرفض تصريحات وزير الخارجية الإيرانية حسين أمير عبد اللهيان المنتقصة من سيادة الدولة اللبنانية وقرار الحرب والسلم المناط بها.

من جهة ثانية، إننا نرفض كافة الممارسات العنيفة تجاه المدنيين، لا سيما استهداف المدنيين العزل في غزة والضفة، وندين بشدة محاولات تصفية القضية الفلسطينية والتهجير القسري للشعب الفلسطيني، ما يتعارض مع القانون الدولي الإنساني والكرامة الإنسانية ومبدأ حق الشعوب بتقرير مصيرها. وندعم بمبادرة السلام العربية، الصادرة عن قمة بيروت عام ٢٠٠٢، والرامية إلى إيجاد حل عادل وشامل وإقامة دولة فلسطينية ذات سيادة.

إن منعة لبنان تقتضي العمل على إقامة النظام فيه لا استمرار التعطيل. من هنا نستغرب انعقاد جلسات نيابية غب الطلب، دون اعتبار المجلس منعقدًا حكماً بصفته هيئة ناخبة لانتخاب رئيس للجمهورية وفقاً للدستور، وندعو إلى إنهاء الشغور الرئاسي فوراً لأنه يُضعف الدولة ويشلّ أداءها ويجعل مصالح الوطن في مهبط عوامل التأثير الخارجية وصراع النفوذ في المنطقة.

أعلن «تحرّر» (حركة الاعتراض الشيعي من أجل لبنان) انطلاقها رؤيتها ومبادئها وأهدافها في مؤتمر صحفي، وذلك يوم الخميس ٢٦ تشرين الثاني ٢٠٢٣، في فندق «Small Ville»، في بيروت وبحضور شخصيات سياسية واجتماعية.

قدّمت ناهلة سلامه الحركة والأعضاء المؤسسين: علي خليفة، هادي مراد ومحمد عواد، الذين تناوبوا على الكلام عارضين وثيقة حركة «تحرّر» وموقفها من الأحداث الراهنة، لا سيما على الحدود الجنوبية.

ومما جاء في الكلمات أن «تحرّر» هي حركة سياسية لبنانية، منطلقة تحديداً من الاعتراض الشيعي الناشئ بعد انتفاضة ١٧ تشرين. وتؤمن حركة «تحرّر» بغنى التنوع في المجتمع تحت مظلة المواطنة الكاملة وفي سياق ديمقراطي، وبقيم الحداثة والليبرالية وثقافة الحريات - لا سيما منها الدينية المتفككة مع حقوق الإنسان، وبالقانون المستند إلى الدستور المُقرّر في وثيقة الوفاق الوطني في الطائف (١٩٨٩)، وبالدولة بأدوارها كافة في الدفاع والأمن والاقتصاد والمجتمع، أدواراً غير قابلة لا للتجزئة ولا للانتقاص. ويقوم مشروع حركة «تحرّر» على عشرة مبادئ/اعتراضات:

- ١- التمايز السياسي عن الثنائي... (اعتراض على اختزال الطائفة)؛
- ٢- إقامة النظام... (اعتراض على ممارسة التعطيل)؛
- ٣- التنوع ضمن الوحدة الوطنية... (اعتراض على الأنظمة الموازية والرديفة للدولة)؛
- ٤- قضايا الوطن الجامعة... (اعتراض على صيغة «الطائفة المقاومة» أو «الفصيل المقاوم»)؛
- ٥- التدين خياراً فردياً... (اعتراض على «التشيع الصفوي»)؛
- ٦- تنزيه الفقه من طموح الحكم والنفوذ... (اعتراض على «الولاية العامة للفقيه»)؛
- ٧- تنزيه الفقه من جموح الحكم... (اعتراض على استتباع المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى للثنائي)؛
- ٨- تنزيه الفقه من جمود الأحكام... (اعتراض على الظلم في قضايا الأحوال الشخصية)؛
- ٩- تبني قضايا الحداثة... (اعتراض على تغييبها وتقييدها بالدين)؛
- ١٠- استعادة دور لبنان عربياً ودولياً... (اعتراض على عزله).

وتهدف حركة «تحرّر» إلى تظهير ما يأتلف من التشيع مع ثقافة الدولة والحداثة والمشروع الوطني اللبناني وتطبيق الدستور لا سيما مواد الإصلاحية المتعلقة بتخطي الطائفية وتشكيل مجلس الشيوخ وإقرار اللامركزية الموسعة كضمانة للحكومية الرشيدة وللشفافية وللتنمية المستدامة واستعادة الدولة أدوارها وعلاقتها مع الدول العربية والعالم.

محتويات العدد

٩ و ٨	«أمم» في أبحاثها: الشيعة والتعليم من البدايات إلى اليوم	١	إعلان «تحرّر»: حركة الاعتراض الشيعي من أجل لبنان
٩	المرأة: ليلي بعلبكي	١	آلة الموت... متى تتوقف؟
٩	فكر وثقافة: عصام عبد الله شهيد الصحافة	٣ و ٢	حوار مع مؤسسي حركة «تحرّر» (نجيب العطار)
١٠	ستون عاماً على ستوديو بعلبكي	٤	اتلاف الديموقراطيين اللبنانيين: نشاطات ومواقف
١٢ و ١١	«لقمان سليم» في «ثورة ١٧ تشرين» (عباس هدلا)	٧ و ٦ و ٥	الجنوب المعتمد بالدم تحت ظلال ١٧٠١ وقواعد الاشتباك

حوار مع مؤسسي حركة «تحرر» بداية طريق نضال في سبيل وطن للجميع

حاورهم: نجيب العطار



والتعطيل التي تجسدها مفاهيم وإيديولوجيات وأساليب الثنائي، فكان هذا اللقاء مع مؤسسي «حركة تحرر»: المرشح السابق للانتخابات النيابية عن دائرة الزهراني والناشط في حركة الاعتراض الشيعي الدكتور علي خليفة، الصحفي والناشط السياسي محمد عواد، الطبيب والإعلامي هادي مراد والناشطة النسوية صالحة ناصر لوضعنا في أسباب إنشاء ورؤية وأهداف وعمل «حركة تحرر».

٢٦ تشرين الأول ٢٠٢٣ في أوتيل «سمول فيل» في بيروت تم إعلان «حركة تحرر» (حركة الاعتراض الشيعي من أجل لبنان)، وهي محطة من محطات الاعتراض الشيعي الرفض لهيمنة ثنائي السلاح والفساد على الحياة السياسية والدينية والاجتماعية والاقتصادية الشيعية، وإظهار الوجه الحقيقي للطائفة الشيعية المتغلغل في الصيغة اللبنانية القائمة على روحية التعايش بين اللبنانيين المكسرة في الدستور اللبناني والبعيد كل البعد عن سياسة الترهيب والفرس

علي خليفة: «تحرر» أنبثقت من رحم ١٧ تشرين في سبيل مشروع وطني جامع



لذلك بات العمل على مستوى البيت الداخلي للشيعية أمراً ضرورياً، وذا أولوية، للانطلاق إلى مشهد التنوع الذي يقوم عليه المشروع الوطني الشامل. فنحن ننظر إلى المكوّن الطائفي من منظور التنوع والغنى داخل الطائفة الواحدة، ونحرص على عدم إقحام الدين في غير محلّه كما يحدث الآن في الطائفة الشيعية بحجم أكبر ممّا في غيرها من الطوائف. لا يوجد في أي طائفة تنظيم مسلح يحتكر النطق باسم الطائفة وباسم قضايا وطنيّة كبرى مثل المقاومة.

- ما هي وسائل تحقيق هذه الغايات؟

* نركّز على تراكم العمل، فالحركة تتعاون مع مؤسسات تُشبهها وتتكامل معها في الطرح وتسعى إلى جهيد دائم في التواصل معها على مختلف الصعد مثل «أمم للتوثيق والأبحاث»، «ائتلاف الديمقراطيين اللبنانيين»، «١٧ تشرين - المقاومة السلمية»، «جنوبيون للحرية»، «حراك بعلبك الهرمل» وغيرها. نعمل معهم لإظهار الاعتراض الناشئ ومن ثم الوصول إلى مشروع الدولة. أما الأدوات، فهي مؤتمرات وندوات سوف تُقام على مدى عام كامل بمعدل ندوة كل شهر، بالتنسيق مع «أمم»، إضافة إلى المبادرات والعمل السياسي عبر التحالف مع القوى التي تُشبهنا. ولكن نحن ننظر إلى السياسة بمعنى أوسع من الممارسة من أجل السلطة، وإنما مشروع متكامل يعتمد على قاعدة فكرية وثقافية وبحثية صلبة نطل من خلالها على العناية بالشأن العام.

- هل هي حركة على مستوى نخبوي أم أنها تطمح إلى التحوّل إلى حزب شعبي؟

* نحن نتحدّث عن سياسة القضايا، وعن فهم معمق لها وعن تحويل هذا الفهم المعمق إلى خطاب سياسي من دون اللجوء إلى الخطاب الشعبي من جهة ودون البقاء في أبراج عاجية من جهة أخرى. لا نريد ولا نستطيع تقديم الخدمات مقابل الحقوق، نحن نملك الموقف والإعلان عنه حتّى نؤثّر في وعي الناس. لا اعتقد أننا سنصل إلى شرائح شعبية كبيرة في الوقت الراهن لكنّه يبقى طموحاً عندنا نعمل على تحقيقه.

- ما هي خلفيات الأعضاء في الحركة؟

* مساهمات الأعضاء متنوّعة بحسب قدراتهم وطموحاتهم. ونحن متنوعون جندرياً وطائفيًا وإن كانت الغلبة للطائفة الشيعية ولكن ليس هناك عقبات طائفية للعمل معنا، لأننا نتعامل مع الدين كخيار فردي. وبالمناسبة، إنّ التحرر الشيعي هو قضية وطنية بقدر ما هي تعني الشيعة فإنّها تعني غيرهم من الطوائف، بل وتعني حتّى غير المتديّنين، لأنّ تظهير الاعتراض الشيعي متصلحاً مع الحداثة والليبرالية وقيم الدولة فأنت تسمح لكلّ اللبنانيين بممارسة المواطنة بغضّ النظر عن معتقداتهم.

- لماذا «تحرر»؟ وممّا وممّن هو هذا «التحرر»؟

* من حيث الظروف الموضوعية التي رافقت إطلاق «تحرر»، فإنّ الحركة انبثقت من رحم ١٧ تشرين. وهي بمثابة ردّة فعل على كلّ من ساهم في سحب مكونات معينة من هذه الثورة لكي يُفقدّها مشروعيتها أو حتّى تُحسب على محاور سياسية ممّا يُسهّل إطلاق الاتهامات التي طالت الثورة. وقد تبرّع حزب الله تحديداً بحماية المنظومة وتمنع سقوطها، وأراد أن يُصادر قرار بيئة كاملة، وطائفة كاملة، تحت عنوان أنّه الحريص على مصالحها وأنّه لا يرى مصلحة الطائفة في أن تكون مجتمعة مع المكونات اللبنانية الأخرى في ١٧ تشرين التي شكّلت مرحلة مفصلية في نضال الشعب اللبناني ضد المنظومة التي احتكرت كلّ مقومات حياته، وقرّر حزب الله سحب الطائفة من هذا الحراك الوطني الجامع. ونحن أردنا إعادة هذه الطائفة إلى صلب مساهمتها في المشروع الوطني اللبناني الجامع. فهي حركة تحرر من سطوة حزب الله على الطائفة واحتكاره لتمثيلها، وتحرر من مصادرة القضايا الوطنية الكبيرة مثل المقاومة التي لا يمكن تعريفها بأنها طائفة مسلحة أو فصيل مسلح، وإنما هي حالة وطنية جامعة وهي حالة ظرفية تنشأ بمواجهة محتل. وتحرر من الحرب والاحتراب الدائم ومن تحويل الطائفة إلى التسلح وبناء الأنظمة الموازية لأنظمة الدولة. وهذه الحركة تنطلق من ثلاثة أفكار: الليبرالية كخيار في السياسة والاقتصاد؛ الحداثة ومشروع الدولة في كلّ متركزاته: الدفاع والأمن والاقتصاد والمجتمع، وهذه المتركزات لا يمكن تجزئتها أو اعتبار أحدها أولى من الآخر.

- لماذا الاعتراض «الشيعي»؟

* «تحرر» هي حركة سياسية ذات قضايا جامعة، ولكن ثمة خطر محدد داخل البيئة الشيعية مقارنةً بالطوائف الأخرى. فهناك مثلاً سوء استخدام للحرية المنصوص عليها في المادة العاشرة من الدستور والتي تُعطي للطوائف حُرّيّة إنشاء مدارس خاصة بها، وبعض هذه المدارس التي أقامتها بعض الجمعيات المحسوبة على الثنائي الشيعي تُربي تلاميذها على قيم تتنافى مع الاندماج الوطني في المشروع اللبناني وقيم المواطنة والهوية، وهذا ما تظهره الأبحاث المعمّقة التي تمّ الاستناد عليها والتي تُظهر على سبيل المثال الواقع التربوي لهذه الطائفة وتُظهر التحولات التي مرّ بها وصولاً إلى ما طرأ حاضراً على الهوية التربوية من انسلاخ عن الهوية الوطنية اللبنانية منذ أن انبرت الشيعية السياسية إلى التصدي لواقعها التربوي.

كما أنّ هناك انحرافات داخل الطائفة في ممارسة الحرّية واستخدام الدين وإقحامه في كل القضايا الوطنية والثقافية والاجتماعية. حتّى أصبح هناك اغتيال للهوية الثقافية والسياسية للشيعية وإسقاط نماذج خارجيّة على الشيعية.

وهناك تنوع في الخلفيات السياسية للأعضاء والبعض لهم تجاربهم الشخصية في الشأن العام.

- كيف رأيت مستوى الإقبال أو الإعراض عن «حركة تحرر»؟

* على الأعم الأغلب كانت الآراء إيجابية، والناس كانت تنتظر التعبير عن هذا التمايز الضروري الذي سيأخذنا إلى المشروع الوطني الجامع. وكانت خطوة منسقة مع المجموعات، وقد أظهرت عملاً جدياً ينطلق في هذا الاتجاه.

- هل توقيت إطلاق الحركة كان مُخطّطاً؟ بخاصّة في ظلّ العامل الحربي في الجنوب اللبناني وغزّة؟

* هذا الطرف القائم كان دافعاً أساسياً للتعبير عن أهدافنا ومبادئنا. نحن نادينا لعدم جرّ لبنان إلى حرب عبثية لأنها لا تخدم المصالح الداخليّة فيه، ولأنّ الوضع في لبنان لا يحتمل هكذا خطوة. ولذلك نحن ننادي بأن يكون قرار الحرب والسلام في يد الدولة اللبنانية وليس في يد أي فصيل آخر. كما تعمّدنا إطلاقها في هذا الشهر نظراً للرمزية التي يحملها هذا الشهر؛ أعني ١٧ تشرين.

- من خلال قراءتك للواقع الشيعي عموماً وفكرة الاعتراض الشيعي أو الحركات الاعتراضية ذات الأغلبية الشيعية؛ ما هي قراءتك لهذه التجارب؟ وما هو الفرق بين «حركة تحرر» وما سبقها من حركات الاعتراض الشيعي؟

* كل تجربة كان لها ظروفها التي أُنّرت في نجاحاتها وإخفاقاتها، ويترك الحديث عنها لأصحابها. أمّا الذي يميّزنا فهو عدّة أمور منها: أنّنا انبثقنا من ١٧ تشرين التي كانت مرحلة مفصلية على مستوى الاعتراض الشيعي الذي كان قبل ١٧ تشرين اعتراضاً على الممارسة السياسية أمّا بعدها فهو اعتراض قائم على أسس اقتصادية وسياسية ثقافية واجتماعية، وقد استند هذا الاعتراض على دراسات وأبحاث وفهم شامل ودقيق للواقع التاريخي والسياسي والاجتماعي والتربوي والجغرافي والفقهية للطائفة الشيعية وواقعها وماضيها والتوقعات المرتبطة بمستقبلها وليست فقط منافسة ظرفية على المشروع السياسي. وهذه الرؤية ستكون حاضنة لنشاطاتنا اللاحقة.

هادي مراد: نقول أننا نريد التنوع داخل الطائفة الشيعية لأنه مصدر غنى



حتى نصل الى التوصيات التي سننشر على شكل كُتيب لتكون برنامجاً جديداً للبنان القادم.

- من خلال قراءة تلك اللوائح الشيعية ما هو الفرق بين تحرر وما قبلها من تجارب الاعتراض؟

* هناك فرق، كل الفرق كون التجارب الماضية كانت تجري في وقتٍ سياسيٍّ معيّن: مثلاً في وقتٍ انتخابيٍّ معيّن، وهذا جيّد ومطلوب. بينما «تحرر» اليوم تأسست في وقتٍ نحن بحاجة فيه إلى فكرة جديدة وإلى تقويم الفكر وإلى الوعي السياسي، إلى المواطنة وتنمية حس الفرد الشيعي بمواطنته وانتسابه إلى لبنان وليس إلى دولةٍ أخرى. هذا يختلف فيه تحرر؛ هي منصّة لتعبّر بحريّة عن ثقافة البيئة الشيعية المعتدلة المتزنة الصحيحة. وطبعاً هي تستطيع ممارسة حقّها الديمقراطي في السياسة، ولكنها نشأت لتصويب المسار الثقافي والفكري.

نقول أننا نريد التنوع داخل الطائفة لأنه مصدر غنى. اعتراض على مبدأ ولاية الفقيه، ونحن نؤمن بولاية الأمة على نفسها وولاية الإنسان على نفسه. اعتراض على عزل لبنان عن العالم العربي، ونؤمن بضرورة جعله جزءاً من الدول العربية، فهو عضو مؤسس في الجامعة العربية ويجب الالتزام بقراراتها. واعتراض على قرارات المجلس الشيعي الأعلى لأنّ المجلس عندما نشأ كان بغية تصحيح أمور الأحوال الشخصية والالتزام بالحريات عند هذه الطائفة وليس كما يُستخدم اليوم في محاولة منه لتقييد الرأي داخل المجلس والاضطهاد والتنكيل للاعضاء المنتسبين. وباقي المبادئ العشر موجودة في المنشور التعريفي الذي نشرناه. أمّا سُبُل تحقيق غايتنا فمن المعروف أننا لا نعيش في بلد ليبرالي علماني بحيث نكون قادرين على التصويب من خلال الفكرة والنظرة والتحليل والرأي، إنّما نحتاج لوقت طويل. اليوم بدأنا بالفكرة وسننطلق منها لإجراء العديد من الندوات والمؤتمرات على مدى سنة كاملة، وستكون هناك ندوة كل شهر تتعلّق بمحورٍ وموضوعٍ ومبدأٍ وغايةٍ معيّنين من الاعتراض الشيعي حتى نطوّر الفكرة بشكلٍ أفضل. فمثلاً سنطوّر لماذا نحن ضد ولاية الفقيه وسوف نستقبل شخصيات كبرى في هذا المجال لتطرح ضرورة الخلاص من هذا المبدأ وتطرح كيف يمكن أن نسير في هذا المبدأ وتصحيحه. سوف نقيم هذه المؤتمرات في لبنان، وربما خارج لبنان.

- لماذا تحرر؟

* تحرر أولاً لأننا اليوم نحتاج أكثر من أي وقتٍ مضى إلى فكّ القيود والسلاسل التي وضعها الثنائي الشيعي تحديداً لتقويض لبنان وتقويض الطائفة الشيعية، والتحرر أيضاً من صيغة المعارضة التي فشلت على مدى عصور من قبل أشخاص نحبهم ونحترمهم، ولكن للأسف استسلموا في مكانٍ ما للقيود التي «لزمهم» إياها الثنائي الشيعي. فالتحرر من كلا الأمرين؛ التحرر من الثنائي الشيعي والتحرر من التجارب الماضية التي فشلت.

- لماذا الاعتراض الشيعي؟

* الاعتراض الشيعي هو بغية الإصلاح وبغية التصحيح. هو بغية تصويب المسار لهذه الطائفة بعدما استُخدمت العقيدة الدينية في العمل السياسي، وعندما ابتعد «ولاء» أمر الطائفة الشيعية بهذه المبادئ وأدخلوا البيئة الشيعية في حروب وفقر واضطهاد وعوز وحاجة، وأبعدوهم عن كنف الدولة. لهذا فإنّ الاعتراض الشيعي اليوم هدفه في هذه الحركة التصحيح وتصويب المسار فقط.

- ما هي غايات تحرر وما سُبُل تحقيقها؟

* تحرر قائمة على عشر مبادئ، أو غايات، يُقابلهما عشر اعتراضات. وتقوم على المحاولة لعكس هذه الاعتراضات. فالاعتراض الشيعي، على سبيل المثال اعتراض على مبدأ اختزال الطائفة الشيعية، ونحن

محمد عواد: تحرر تحاكي باسمها حركة الانتقال إلى الحرية الفكرية



الوطن، لكنني لمست الفارق بالأجيال، نحن اعتدنا على شخصيات نكنّ لها الإحترام والتقدير والتاريخ لكن كان الفارق واضح في العمر، هذا ربما ما كان يُصعب على التجارب السابقة التواصل مع الشباب والشابات والطلاب كما نفعل نحن اليوم.

- ما هي غايات تحرر وكيف يتم تحقيقها؟

* الغاية هي البديهيات للأسف، لكن يا لسخرية القدر أننا جعلنا من بناء مؤسسات الدولة وتطبيق الدستور واتفاقية الطائف وصون المؤسسات وتطوير التعليم وحقّ الإنسان بالإستشفاء والضمان الصحي، وحصر السلاح بالدولة والجيش اللبناني وصون العلاقات اللبنانية-العربية واللبنانية الدولية أهدافاً للتحقيق، هذا مؤسف فعلاً، لا أخفي أنني شعرت ولمست المكان الذي نقع في بلدنا كم هو سيء اليوم أننا قُمننا بوضع البديهيات أهدافاً.

- من خلال قراءة تلك اللوائح الشيعية، ما هو الفرق بين تحرر وقبلها من تجارب؟

* كفرقٍ جوهريٍّ بالأهداف والغايات والوطنية ليس هنالك فرق بين كلّ التجارب الشيعية في رحلة البحث عن

- لماذا الاعتراض الشيعي؟

*رُبّما التحرر جمعنا فكناً شيعة إلتقينا ببعضنا على طريق التحرر، خلال أحاديثنا وجدنا أننا كبرنا على فكرة واحدة وأنّ طريقة تفكيرنا اليوم المختلفة جعلتنا نتموضع بهذا الشكل بعد أن قام العديد بتصنيفنا، أنا أرغب أن أكون معارضاً وطنياً معارضاً لبنانياً وفي نهاية الأمر هكذا أراد ألم المخاض في الخروج من الواقع المفروض أن نكون إعتراضاً شيعياً.

- لماذا تسمية تحرر؟

*تحرر تحاكي باسمها حركة الانتقال إلى الحرية الفكرية بعد الخروج من صندوق الأفكار المُعلّبة التي وُلدنا عليها وتلقناها منذ طفولتنا، نحن لم نختر ما كُنّا عليه لكنّ كان كلّ شيء حولنا هو واحد، أنا شخصياً لم أكن أعلم أنّ الإنسان يستطيع أن يُغيّر ما كان يعتقد، لكنني واثق اليوم أنّ الإنسان يتحرر.

صالحة ناصر: من خلال الإنضمام إلى الحركات التحررية تسعى المرأة الشيعية إلى دعم وتعزيز واقعها

قضاياها قضايا خاصة على هامش قضايا المجتمع بدل أن تكون قضايا عامة.

ومن خلال الإنضمام إلى الحركات التحررية تسعى المرأة الشيعية أيضاً إلى دعم وتعزيز واقعها إقتصادياً من خلال العمل بما يدعم إستقلاليتها المالية، وتقليل نسبة الفقر والبطالة عندها، فتتمكن من تحسين وضعها وتحقيق أهدافها وطموحاتها في هذا المجال وما يرتبط به.

أخيراً يمكن للمرأة الشيعية أن تمارس نشاطها بخصوص تغيير المفاهيم والتصورات الاجتماعية والثقافية المحيطة بها، فتساعد المجتمع على تقبل تطورات وتغييرات تخدم مصالح المرأة، من قبيل الشكل التقليدي لتوزيع الأدوار بين الجنسين وشكل العلاقة السلطوي التمييزي بينهما.

جميع المواطنين. كما تساعدها في نضالها لمواجهة قرارات المؤسسات الدينية التي لا تزال تهضم حقوقها في العديد من القضايا، كما تفعل المحكمة الجعفرية مثلاً بخصوص الإرث والطلاق والحضانة وغيرها، وهي حقوق مشروعة لها بالعنوان الإنساني أولاً قبل اي عنوان آخر.

كما يعتبر الاعتراض والمشاركة في الحركات التحررية وسيلة للمرأة للإهتمام بالشأن العام وتوجيه المجتمع، والمساهمة في صنع القرار وتغيير السياسات والقوانين التي تؤثر على حياتها. هذا يمكن أن يكون خاصة هاماً في الأنظمة السياسية التي تحتاج إلى إصلاحات أو تحسينات. كما تساهم تلك المشاركة في إعادة النظر في التصورات العامة التقليدية التي توزع الأدوار بين الرجل والمرأة والتي تجعل

- ما الأسباب التي تدفع بالمرأة لتكون في إطار حالة إعتراضية ذات بعد شيعي؟

*تنوع الأسباب والمحفزات التي تدفع بالأفراد والجماعات لإنشاء الحركات التحررية. بالنسبة للمرأة الشيعية، يمكن أن تكون أهمية الاعتراض لديها والمشاركة في هذا النوع من الحركات مرتبطة بالعديد من القضايا والتحديات التي تواجهها في يومياتها على مختلف الأصعدة. وهذا النشاط عندها هو تعبير للمواطنة ومن عناصر العملية الديمقراطية الطبيعية.

يمكن أن تمثل هذه الحركات فرصة لدفاع المرأة الشيعية عن حقوقها وتعزيزها على قاعدة مفهوم المساواة بين

ائتلاف الديمقراطيين اللبنانيين: نشاطات ومواقف



بيان إئتلاف الديمقراطيين اللبنانيين

صدر عن إئتلاف الديمقراطيين اللبنانيين وإئتلاف ١٧ تشرين (المقاومة السلمية) و«تحرُّر» (حركة الإعتراض الشيعي من أجل لبنان)؛ وجنوبيون للحرية؛ والتجمع الجنوبي لأجل لبنان؛ وحراك بعلبك - الهرمل المدني، بيان جاء فيه: نستنكر بشدّة ما يتعرّض له الشعب الفلسطيني من جرائم واعتداءات متواصلة، لاسيّما المجزرة الهمجية التي طالت الأبرياء في المستشفى المعمداني في غزّة، والتي أوقعت مئات الضحايا ودماراً هائلاً، وتشكّل خرقاً صارخاً للقانون الدولي الانساني.

بالتوازي، نوّكد تجنّب لبنان الصراعات على النفوذ في المنطقة بما يجعل الوطن وأهله وقوداً لها؛ فاللبنانيون الراضون تحت الأزمات المتنوعة يرفضون على الأعم الأغلب الإنزلاق نحو صراعٍ عبثيٍّ مُدمّر، قد يكون أسوأ ممّا نشهده في غزّة.

في هذا السياق، نرفض تصريحات وزير الخارجية الإيرانية من لبنان والتي تُعدّ تدخلاً سافراً في الشؤون الداخليّة وبعضها يحمل تحريضاً مُبطناً للقيام بأعمال متهورّة ومغامرات غير محسوبة تتنافى وسيادة الدولة اللبنانية.

إنّنا نهيبُ بجميع الافرقاء العودة إلى حَسْهم الوطني والعمل سوياً للدفاع والأمن، حرصاً منا جميعاً على حماية سيادة لبنان وشعبه من الاخطار المحدقة به في هذه الظروف المصيريّة الصعبة.

إنّ منعة لبنان تقتضي العمل على إقامة النظام فيه لا استمرار التعطيل، من هنا نستغربُ انعقادَ جلسة انتخاب اللجان النيابية من دون اعتبارها وفقاً للدستور وأحكامه ذات الصلة هيئة ناخبة لانتخاب رئيس للجمهورية.

فالشغور الرئاسي المستمر يُضعف الدولة ويشلُّ أداءها ويجعلُ مصالح الوطن في مهبط عوامل التأثير

الخارجية وصراع النفوذ في المنطقة».

ضمن لقاءاته الدورية، استضاف ائتلاف الديمقراطيين اللبنانيين أمين عام منظمة العمل اليساري الديمقراطي العلماني الأستاذ زكي طه، في مكاتب أمم للتوثيق والأبحاث في حارة حريك. قدم الأستاذ طه عرض للواقع السياسي اللبناني في ظل ما يحصل من صراع عسكري بين إسرائيل وحركة حماس في غزّة ويذهب ضحيته آلاف المدنيين الفلسطينيين العزل من نساء وأطفال وشيوخ، على وقع المجازر والنعف المستشري. كما قدم رؤية نقدية للحال السياسية المهترئة التي وصلنا إليها في لبنان بفعل اعتماد معايير غير منطقية وسيطرة منظومة القتل والفساد والهدر على الحياة السياسية واعتماد مبدأ القوة والفرص في مقاربة الأمور. وكان نقاش بين الحضور، كما استضاف ائتلاف الديمقراطيين اللبنانيين الشيخ عبد السلام دندش في قاعة أمم للتوثيق والأبحاث، حيث عرض الشيخ دندش لرؤيته الدينية القائمة على مبدأ الشورى في الدين الإسلامي، كما تم التطرق إلى قرار هيئة التبليغ الديني في المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى، وبتلان هذا القرار، للاعتباطية الصادرة منه، وكان نقاش وأسئلة من الحضور.

و أكد رئيس الائتلاف نضال بو شاهين خلال هذه اللقاءات، على ضمان حرية التعبير والمعتقد ورفض كل أساليب التهيب والتخويف وإساءة استعمال السلطة، كما شجب رئيس الائتلاف استمرار سقوط المدنيين الفلسطينيين من نساء وأطفال، كضحايا لا حول لهم ولا قوة في الصراع العسكري بين حماس وإسرائيل، وانتقد تلكؤ الدولة اللبنانية في القيام بمهامها السياسية لدرء خطر الحرب عن لبنان، وطالبها بخطة واضحة للمساعدة في إيواء أهالي المناطق الحدودية الهاربين من خطر الحرب الذي يتمظهر جنوباً، وحذر حزب الله والفصائل الفلسطينية من مغبة إدخال لبنان في أتون الحرب، التي ستزيد من مآسي المواطنين اللبنانيين القابعين تحت هموم العيش في ظل الأوضاع الاقتصادية التي حصلت بسبب سياساتهم مع شركائهم في منظومة الفساد والقتل .



بيان مشترك

صادر عن

إئتلاف الديمقراطيين اللبنانيين؛ إئتلاف ١٧ تشرين (المقاومة السلمية)؛ «تحرُّر» (حركة الإعتراض الشيعي من أجل لبنان)؛ جنوبيون للحرية؛ التجمع الجنوبي لأجل لبنان؛ حراك بعلبك - الهرمل المدني
بتاريخ 2023/10/19

نستنكر بشدّة ما يتعرّض له الشعب الفلسطيني من جرائم واعتداءات متواصلة، سيما المجزرة الهمجية التي طالت الأبرياء في المستشفى المعمداني في غزّة، والتي أوقعت مئات الضحايا ودماراً هائلاً، وتشكّل خرقاً صارخاً للقانون الدولي الانساني.

بالتوازي، نوّكد على تجنّب لبنان الصراعات على النفوذ في المنطقة بما يجعل الوطن وأهله وقوداً لها؛ فاللبنانيون الراضون تحت الأزمات المتنوعة يرفضون على الأعم الأغلب الإنزلاق نحو صراعٍ عبثيٍّ مُدمّر، قد يكون أسوأ ممّا نشهده في غزّة.

في هذا السياق، نرفض تصريحات وزير الخارجية الإيرانية من لبنان والتي تُعدّ تدخلاً سافراً في الشؤون الداخليّة وبعضها يحمل تحريضاً مُبطناً للقيام بأعمال متهورّة ومغامرات غير محسوبة تتنافى وسيادة الدولة اللبنانية.

إنّنا نهيبُ بجميع الافرقاء العودة إلى حَسْهم الوطني والعمل سوياً لاستعادة أدوار الدولة، سيما في الدفاع والأمن، حرصاً منا جميعاً على حماية سيادة لبنان وشعبه من الاخطار المحدقة به في هذه الظروف المصيريّة الصعبة.

إن منعة لبنان تقتضي العمل على إقامة النظام فيه لا استمرار التعطيل، من هنا نستغربُ انعقاد جلسة انتخاب اللجان النيابية دون اعتبارها وفقاً للدستور وأحكامه ذات الصلة هيئة ناخبة لانتخاب رئيس للجمهورية. فالشغور الرئاسي المستمر يُضعف الدولة ويشلُّ أداءها ويجعلُ مصالح الوطن في مهبط عوامل التأثير الخارجية وصراع النفوذ في المنطقة».

الجنوب اللبناني المعمد بالدم تحت ظلال الـ ١٧٠١ وقواعد الإشتباك

من «عملية الليطاني» إلى «سلامة الجليل» إلى «تصفية الحساب» إلى «عناقيد الغضب» إلى «حرب تموز»... الجنوب ضحية لعبة الأمم

توزيع الأمن في الجنوب بعد الانسحاب الإسرائيلي، بحيث يتولى حزب كل جهة منهما الأمر في القرى ذات اللون الطائفي الواحد، وتشكيل لجان مشتركة تُشكل في القرى المختلطة. أكد بري لبشير بأن رجال أمل لن يقاوموا.

حاصرت إسرائيل ما يُعرف بـ «بيروت الغربية»، واستمر الحصار سبعين يوماً، ترافق مع هجمات برية وجوية وبحرية. انتهى هذا الحصار بالوصول إلى اتفاق يقضي بمغادرة المقاتلين الفلسطينيين لبنان ودخول قوات دولية متعددة الجنسيات إلى لبنان تساعد الجيش اللبناني على بسط سيطرته والتمهيد للانسحاب الإسرائيلي. ترافق بدء انسحاب المقاتلين الفلسطينيين في ٢٣ آب، مع انتخاب بشير الجميل، الذي أعلن في ٢٤ تموز ترشيح نفسه في «بيت المستقبل»، رئيساً للجمهورية اللبنانية في ثكنة الفياضية العسكرية المطلّة على بيروت في ظل مقاطعة أكثرية النواب السنة (في جلسة الانتخاب هذه قاطع ١٤ نائباً من أصل ١٩، بينما قاطعها أيضاً ٦ نواب شيعة فقط من أصل ١٨ نائباً، وأعلن رئيس مجلس النواب كامل الأسعد أن شعار «لا انتخابات في ظل الاحتلال الإسرائيلي» قد سقط، وأكد أن المهم هو أن تأخذ الممارسة الديمقراطية مجراها الطبيعي وجدّد دعوته النواب إلى ممارسة الديمقراطية الحرة.



منذ إنشاء إسرائيل عام ١٩٤٨ على حساب فلسطين، كان لبنان، ولا سيما جنوبه، مسرحاً وساحة لتصفية الحساب بين العرب وإسرائيل ومن ثم بين إيران وإسرائيل، وأضحى الجنوبيون في كل فترة وحرب يدفعون ثمن توازن القوى بين القوى الإقليمية والدولية من دمائهم وأرزاقهم وحياتهم، وتحملوا ما تحمّلوه من تبنٍ للقضية الفلسطينية بتهجير واستشهاد وجروح وإعاقة، وحفاظاً على ذاكرة الجنوبيين وتضحياتهم وحفظاً لآلامهم لا بد من سرد أبرز مآسيهم، سيما خلال الحملات العسكرية الإسرائيلية على لبنان:

عملية الليطاني ١٩٧٨

في ١٥ آذار ١٩٧٨، بدأت إسرائيل باجتياح عسكري، قوامه حوالي ٢٥ ألف جندي إسرائيلي، لجنوب لبنان في عملية أطلق عليها اسم «عملية الليطاني»، وكان الهدف منها، بحسب إسرائيل، حماية مناطقها الشمالية من هجمات منظمة التحرير الفلسطينية، ورداً على العملية العسكرية التي نفذتها مجموعة تابعة لحركة «فتح» بين حيفا وتل أبيب في ١١ آذار ١٩٧٨.

اخترقت الحشود العسكرية الإسرائيلية الحدود اللبنانية من ٦ محاور، هي: الخيام، القليعة - مرجعيون، العديسة، مارون الراس، عين إيل - بنت جبيل، الناقورة، وبعمق ١٠ كيلومترات وامتداد ٨٠ كيلومتراً على طول الحدود، واستولت على ٦٤٠ كلم مربع من الأراضي اللبنانية، وأدّت هذه العملية إلى سقوط مئات القتلى والجرحى، إضافة إلى نزوح حوالي ٤٠٠ ألف شخص نحو بيروت وضواحيها. وتبين من تقرير وضعه مكتب الأمين العام للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في الشرق الأوسط يومها، أن ١٠٠ قرية من أفضية صور وبنت جبيل ومرجعيون وحاصبيا فيها هُدمت القوات الغازية ٢٥٠٠ منزل كلياً و٥٢٠٠ منزل هُدمت جزئياً.

في ١٩ آذار ١٩٧٨، صوت مجلس الأمن بأكثرية ١٢ صوتاً وامتناع الاتحاد السوفياتي وتشيكوسلوفاكيا وعدم مشاركة الصين، على مشروع قرار أميركي يربط الانسحاب الإسرائيلي الفوري من جنوب لبنان بإرسال قوات دولية إلى المنطقة تحت مسمى «قوة الأمم المتحدة المؤقتة في جنوب لبنان» (UNIFIL). فأصدر المجلس القرار الدولي رقم ٤٢٥ الذي يطلب من إسرائيل التجميد الفوري لعملياتها العسكرية والانسحاب من جنوب لبنان، وقرر إرسال قوات طوارئ دولية إلى جنوب لبنان لتساعد الحكومة اللبنانية في تأمين عودة سلطتها الفعلية على المنطقة، حسبما نصّ القرار رقم ٤٢٦ المتعلق بألية تنفيذ القرار ٤٢٥. وقد قام مجلس النواب اللبناني بقبول هذين القرارين الدوليين والعمل على تنفيذهما بنشر قوى الجيش على الطريق الساحلي من بيروت إلى الجنوب ومنع المظاهر المسلحة، قبل أن يتراجع عنه لاحقاً تحت الضغط السوري.

وفي شهر نيسان ١٩٧٨ بدأت القوات الإسرائيلية بالانسحاب تدريجياً من جنوب لبنان، بعدما احتفظت بمنطقة عرضها الوسطي ١٠ كلم مربع من أرض الجنوب وعلى امتداد الحدود

وسلمتها إلى الرائد سعد حداد الذي أعلن ما عُرف بـ «دولة لبنان الحر» وأطلق على ميليشياته اسم «جيش لبنان الحر».

«سلامة الجليل» ١٩٨٢

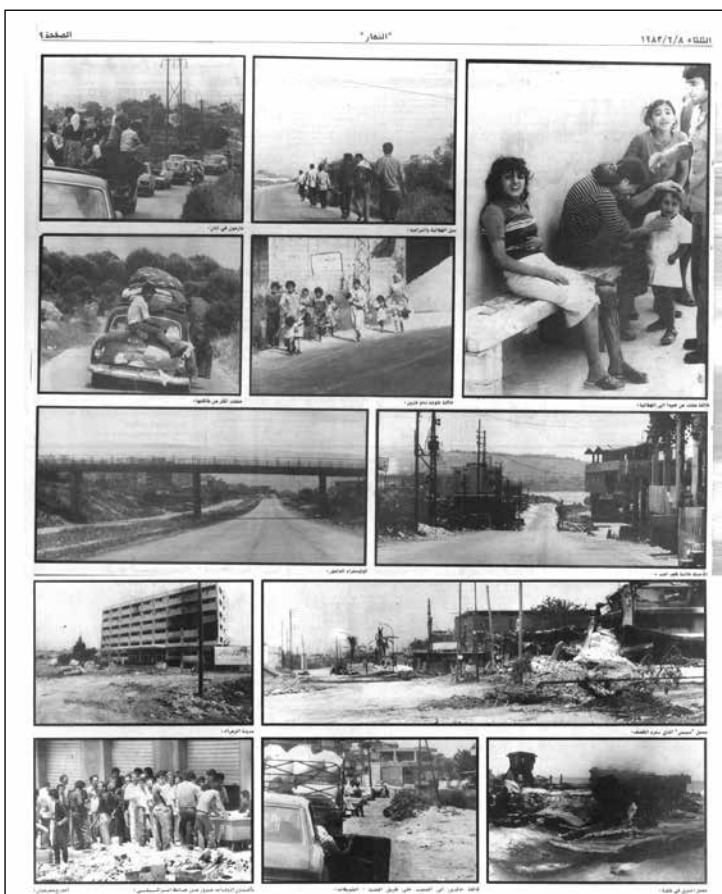
استغلت إسرائيل محاولة اغتيال السفير الإسرائيلي في لندن شلومو أرغوف من قبل حركة فتح المجلس الثوري - التي يترأسها «صبري البنا (أبو نضال)»، والتي كان سبقها في شهر نيسان من السنة نفسها هجومان في باريس على العميل السري الإسرائيلي ياكوف بارسيمانتوف وعلى مبنى بعثة شراء الأسلحة الإسرائيلية، لتشنّ على لبنان، مطلع شهر حزيران من عام ١٩٨٢، اجتياحاً إسرائيلياً جديداً حمل اسم عملية «سلامة الجليل».

سعت إسرائيل من خلال اجتياحها، بحسب الكاتب الفرنسي آلان مينارغ، لتحقيق العديد من الأهداف العسكرية والسياسية والاقتصادية، ومنها:

- أ - إبعاد المستوطنات عن مرمى نار الفلسطينيين المتمركزين بقواعدهم في جنوب لبنان مع إقامة حزام أمني؛
- ب - ضرب البنية التحتية لمنظمة التحرير في الجنوب اللبناني؛
- ج - إيجاد سلطة رسمية لبنانية غير معادية لها تقيم معها معاهدة سلام؛
- د - السيطرة على مياه نهر الليطاني..

وكانت إسرائيل، كذلك بحسب آلان مينارغ، قد وجهت مع انطلاق عملياتها في لبنان وعبر وسطاء، تحذيرات إلى سوريا لمنعها من الدخول في هذه الحرب. وبحسب الكاتب أنطوان مراد فإن شيعة الجنوب لم يشاركوا في مواجهة الإسرائيليين بسبب نقيمتهم على التجاوزات الفلسطينية عندهم والتي كبحّت من حماسهم للمواجهة. وتمكّن الجيش الإسرائيلي من اجتياح مدن الجنوب الواحدة تلو الأخرى، وتقدّم باتجاه العاصمة عبر الشوف دون مواجهة مقاومة بارزة.

وبحسب مينارغ، فقد عُقد لقاء بين نبيه بري وبشير الجميل في القصر الجمهوري، واتفق فيه الطرفان على



اغتيال بشير الجميل في ١٤ أيلول ١٩٨٢ بتفجير عبوة ناسفة في مركز حزب الكتائب في منطقة الأشرفية حيث كان يترأس اجتماعاً كتابياً، فقتل مع ٢٥ شخصاً قبل ٩ أيام من تسلّمه مهامه الرسمية كرئيس للجمهورية عبر أحد أعضاء الحزب السوري القومي الاجتماعي ويدعى حبيب الشرتوني، والذي تبرأ الحزب وقتها من عضويته لديه. وبعد أيام قليلة على مقتل بشير الجميل، وقعت مجازر صبرا وشاتيلا التي راح ضحيتها آلاف المدنيين الفلسطينيين واللبنانيين. وبعد مرور أسبوع على اغتيال بشير

الجميل تمّ انتخاب أخيه أمين الجميل رئيساً للجمهورية والذي بدأ مفاوضات مع الإسرائيليين برعاية أميركية أدت إلى توقيع اتفاق ١٧ أيار ١٩٨٣، الذي ما لبث أن أسقطه الجميل بنفسه في ما بعد.

في نهاية ١٩٨٢ أفادت حصيلة رسمية لبنانية أن الاجتياح الإسرائيلي أسفر عن سقوط حوالي عشرين ألف قتيل وثلاثين ألف جريح، ومئات المفقودين، بالإضافة إلى دمار كامل للبنية الاقتصادية اللبنانية في مناطق الاجتياح ونزوح مئات الآلاف، وتدمير شبه كامل للجزء الغربي من العاصمة بيروت. في حزيران ١٩٨٥، استكملت القوات الإسرائيلية سلسلة انسحاباتها التدريجية، لتحتفظ بـ «شريط حدودي» مساحته حوالي ٨٥٠ كلم مربع في جنوب لبنان بالتعاون مع ميليشيا «جيش لبنان الجنوبي» بقيادة اللواء أنطوان لحد.

حرب الأيام السبعة

على وقع إصدار الكونغرس الأميركي مطلع تموز ١٩٩٣ قرار الرقم ٢٨ الداعي بقوة «الحكومة السورية إلى سحب قواتها المسلحة إلى مدخل سهل البقاع دون أي تلكؤ وزيادة تعاونها مع حكومة لبنان في الجهود الهادفة إلى نزع سلاح الجماعات المسلحة غير الحكومية والميليشيات الموجودة في لبنان خصوصاً «حزب الله» في جنوب لبنان» وارتفاع وتيرة المواجهات جنوباً مع دخول العامل الفلسطيني - السوري فيها من خلال عملية لـ«الجهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة على طريق الجرمق - العيشية» أدت إلى سقوط قتيلين إسرائيليين وازدياد عمليات «حزب الله» النوعية التي رفعت منسوب خسائر الجيش الإسرائيلي، وإطلاق ثلاث قذائف «كاتيوشا» سقطت على مرجعيون بعد زيارة رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحق رابين إلى ثكنتها وتهديد إسرائيلي برّد قاس واستثناء وزير الخارجية الأميركية وارن كريستوفر لبنان من جولته في المنطقة.

باشرت إسرائيل في ٢٥ تموز اجتياحاً جويّاً للبنان استهدف مواقع لبنانية وفلسطينية وسورية، عُرف لبنانياً بحرب «الأيام السبعة»، بينما أطلق عليه الإسرائيليون عملية «تصفية الحساب». ورغم تباين الرؤية العامة للطرفين استراتيجياً، فإنهما التقيا على أحد أهداف الحرب. فكل منهما حاول الضغط على الآخر من خلال تبادل استهداف المدنيين. فالإسرائيليون أرادوا دفع المدنيين اللبنانيين شمالاً للضغط على «حزب الله» شعبياً والدولة اللبنانية رسمياً لتلجّم الحزب، إضافة إلى معاقبة أهالي قرى التماس لعدم اعتراضهم على استخدام الحزب مناطقهم منطلقاً لعملياته؛ بينما كان هدف «حزب الله» الأساسي، من خلال اعتماده على كثافة صواريخ «الكاتيوشا» المطلقة على المستعمرات الاسرائيلية، إلحاق أكبر الأضرار البشرية والمادية والاقتصادية بالإسرائيليين عليهم يضغطون على حكومتهم لإنهاء هذه الحرب.

خلال فترة أيام الحرب هذه، قامت إسرائيل بقصف بري وجوي لكافة القرى الجنوبية المحاذية للشريط الحدودي الذي تسيطر عليه. كذلك طال قصفها مناطق في بعلبك والبقاع الغربي والناعمة وصيدا ومناطق أخرى متعددة. كما قامت بفرض حصار بحري عبر إغلاق المرافئ. أما حزب الله فقد كان سلاحه الأنجع والأكثر تأثيراً هو قصف المستعمرات بصواريخ «الكاتيوشا».

وفي اليوم السابع، في ٣١ تموز، سُدت أفواه الجحيم وتنفس الجنوبيون الصعداء وأعلن وقف النار من قبل إسرائيل رسمياً ورست بورصة الموت على ١١٣ قتيلاً و٤٦٠ جريحاً وقرابة ٢٥٠ ألف نازح وأضرار بمئات ملايين الدولارات. وأعلن الأمين العام لـ«حزب الله» حسن نصر الله أن «استخدام الصواريخ كان لردع العدو في حربه ضد أهلنا، ونحن لا حُرمة عندنا أمام مصلحة شعبنا».

وأوردت صحيفة «النهار» ثلاث نقاط رئيسية بُني عليها وقف النار، الأولى صمود وقف النار وعودة النازحين إلى قراهم في الجنوب اللبناني والمستوطنين الإسرائيليين إلى مستعمرات الشمال؛ الثانية قرار لبنان نشر الجيش في منطقة عمليات القوة الدولية وحصوله على موافقة سريعة من الأمم المتحدة؛ والثالثة إشادة تل أبيب بالقبول الضمني السوري بوقف إطلاق «الكاتيوشا» على شمالي إسرائيل. والتزمت الولايات المتحدة، مع بعض دول الخليج، بدفع أموال لإعادة إعمار القرى اللبنانية وعودة النازحين إليها،

عدوان واسع يستهدف موانع لبنانية وفلسطينية وسورية والحصيلة الأولية ١١ قتيلاً و٢٤٠ جريحاً شكوى إلى مجلس الأمن وواشنطن تدعو إلى ضبط النفس والمقاومة تعلن المعركة مفتوحة اجتياح جويّ إسرائيلي ورايين ينوعد باسعال لبنان



دوشاريت، وفي القدس رئيس الوزراء الإسرائيلي شمعون بيريز بحضور وزير الخارجية الأميركي وارن كريستوفر. كما أعلن نصر الله التزام الحزب مضمون التفاهم الجديد وروحه ورأى فيه عودة إلى تفاهم تموز مع ترجمة و ضمانات، مشيراً إلى أن نصّ التفاهم يعني الحكومتين اللبنانية والإسرائيلية، فيما دعا رئيس مجلس النواب نبيه بري الجنوبيين إلى العودة إلى قراهم وأكد أن التفاهم سيلتزم به. وأعلن الناطق باسم وزارة الخارجية السورية أن التفاهم ليس بديلاً من الحل الدائم، وأفادت وكالة الأنباء السورية «سانا» أن الرئيس السوري حافظ الأسد شكر وزير الخارجية الإيراني علي أكبر ولايتي على الدور الذي قام به للتوصل إلى اتفاق ووقف النار.

وتمّ إقرار اتفاق شفهي قضى بتحييد المدنيين من الطرفين، عُرف بـ«تفاهم تموز».

حرب نيسان: ... عنقايد الغضب

رغم أجواء فرص السلام التي كانت تسود في المنطقة بعد «قمة شرم الشيخ» في ١٣ آذار ١٩٩٦ تحت عنوان «صناع السلام» والتي شاركت فيها أغلب الدول العربية والتي دعا بيانها الختامي إلى «منع أعداء السلام من تدمير فرصة السلام الحقيقية ودعا لإجراءات ثنائية لمحاربة الإرهاب»، إلا أن المشهد في لبنان كان مغايراً، فالمواجهات المتنقلة بين «حزب الله» وإسرائيل كانت تُبني بصدام قريب حدّرت منه واشنطن في ٢١ آذار ١٩٩٦ بالحديث عن عملية إسرائيلية قادمة في جنوب لبنان. وتساعد التوتر بعد مقتل مواطنين لبنانيين في استهداف إسرائيلي لبلدة ياطر، قابله الحزب بقصف المستوطنات في إصبع الجليل. وفي ٩ نيسان ١٩٩٦، وغداة مغادرة الرئيس الفرنسي جاك شيراك بيروت، تدهور الوضع العسكري في الجنوب بشكل كبير بعد انفجار عبوة في بلدة برعشيت ومقتل فتى وسقوط ثلاثة جرحى وقصف «حزب الله» مستعمرتي كريات شمونة ونهاريا بحوالي ٣٠ صاروخاً..

أعلن المسؤولون الإسرائيليون في ١١ نيسان ١٩٩٦ عن عملية عسكرية باسم «عنقايد الغضب»، وعرفت في لبنان

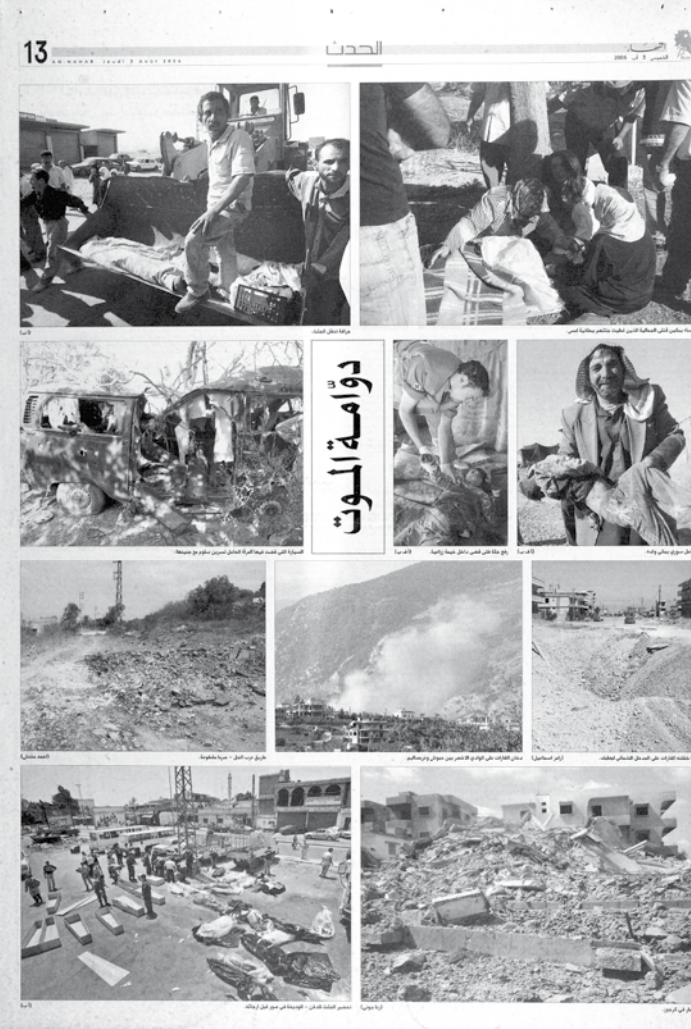
بـ«حرب نيسان»، وكانت أوسع من حرب تموز ١٩٩٣، حيث قامت إسرائيل فيها، وللمرة الأولى منذ اجتياح عام ١٩٨٢، بالإغارة على مواقع في الضاحية الجنوبية لبيروت، معقل «حزب الله». تبادل طرفا الحرب المسؤولية عن سبب اندلاعها وعمّن هو البادئ بخرق تفاهم تموز ١٩٩٣، وانعكس هذا اللغط من خلال مواقف رئيس الوزراء رفيق الحريري الذي قام أثناءها بجولات خارجية على عدد من الدول العربية (سوريا والسعودية ومصر والمغرب) والأوروبية (فرنسا وبريطانيا)، وقد اعتبر أن الجانبين لم يتقيّدا بـ«تفاهم تموز».

إلى جانب الخسائر المادية الفادحة، ونزوح مئات الآلاف عن منازلهم، وتشردهم في المدارس والطرق، شهدت تلك الحرب خسائر بشرية كبيرة، خصوصاً على المستوى المدني اللبناني، حيث لقي حوالي ٢٥٠ مدنياً مصرعهم، وجرح الألوف، وكان أشدها في بلدة قانا الجنوبية في ١٨ نيسان في قاعدة الليونفل، حيث قضى أكثر من مئة مدني، وعلى إثرها أعطى مجلس الوزراء الإسرائيلي المصغّر الضوء الأخضر لرئيسه شيمون بيريز لـ«التفاوض على وقف إطلاق النار في لبنان».

في ٢٦ نيسان ١٩٩٦، أعلن في الوقت نفسه في بيروت والقدس عن «تفاهم نيسان»، حيث أعلنه في بيروت رفيق الحريري بحضور وزير الخارجية الفرنسي إيرفيه



له في أثناء وبعد حرب تموز، وفي محاولة لإرهاب الحكومة اللبنانية بعد استتباب الوضع الأمني وانتشار قوات الأمم المتحدة المعززة، اعتبر الأمين العام لحزب الله في مهرجان حاشد في ملعب الراية في الضاحية الجنوبية، أطلق عليه «مهرجان النصر»، «إن هذه الحكومة ومَن يقف



وراءها من فريق الأكثرية الحاكمة لا يستطيعون بناء الدولة العادلة والنظيفة، وعليه لا بد من تشكيل حكومة وحدة وطنية»، وحدد القوات الدولية من التجسس على حزب الله. وفي موضوع سلاح المقاومة قال «إن هذا السلاح لن يبقى إلى الأبد، إن الحلّ يكون بقيام الدولة القوية القادرة على حماية المواطنين، وحينها لن نحتاج حتى إلى طاولة حوار لحلّ هذه المسألة». وأعلن امتلاك حزبه أكثر من ٢٠ ألف صاروخ.



بعد انتهاء حرب تموز ٢٠٠٦، وإقرار مجلس الأمن القرار رقم ١٧٠١ ووصول قوات الأمم المتحدة إلى جنوب لبنان وانتشار الجيش اللبناني على الحدود، ساد الجنوب نوع من الهدنة أو وقف الأعمال الحربية الطويلة الأمد، لم يخرقها إلا بعض الاستفزازات الجانبية التي لم تؤثر عليها، وساعدت هذه الهدنة في ترسيم لبنان حدوده البحرية مع إسرائيل في ٢٧ تشرين الأول ٢٠٢٢، والذي أودع في الأمم المتحدة كاتفاقية دولية.

وعلى ما يبدو أن الحد الأدنى من هذه الهدنة أو ركائز هذا القرار الدولي لا يزال ساريًا حتى يومنا هذا رغم ما حصل ويحصل في إسرائيل وغزة منذ ما يقرب الشهر، من عمليات عسكرية واستهداف للمدنيين العزل، والنزوح الجماعي لأهالي القرى الجنوبية، إلا أن هذه القواعد لا تزال ثابتة، لا تتعدى عمليات موضعية، مع حرص الجانبين حتى الآن على تحييد المدنيين.



منطقة خالية من أي عناصر مسلحة وعتاد وأسلحة بين الخط الأزرق ونهر الليطاني إلا من تلك التابعة للحكومة اللبنانية و «اليونيفيل»، والتطبيق الكامل لبنود اتفاق الطائف ذات الصلة والقرارين (١٥٥٩) و(١٦٨٠) التي تنص على نزع سلاح كل المجموعات المسلحة في لبنان بحيث إنه، وتبعاً لقرار الحكومة اللبنانية، في ٢٧ تموز ٢٠٠٦ (الذي تبني فيه بالحرف والفاصلة خطاب رئيس الحكومة فؤاد السنيورة في روما) لن تكون هناك أسلحة أو سلطة في لبنان غير أسلحة الدولة اللبنانية وسلطتها».

تبنت الحكومة بالإجماع القرار ١٧٠١، كما أكدت في بيان لها أن لا سلاح في جنوب الليطاني لغير القوى الشرعية والقوى الدولية، فيما أكد الأمين العام لحزب الله «التزام المقاومة أي موعد يُعلن لوقف الأعمال الحربية من دون تردد»، وإذ سجل جملة تحفظات عن بنود في القرار وبعض جوانبه «غير العادلة وغير المنصفة» أكد «أننا لن نكون عائقاً أمام أي قرار تراه الحكومة مناسباً» وقال «إن الحكومة اللبنانية تتصرّف «بمسؤولية وطنية». فيما أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي أيهود أولمرت رضاه التام عن قرار مجلس الأمن الرقم ١٧٠١ الذي اعتبره نائبه شمعون بيريز «إنجازاً مهماً لإسرائيل».

في ١٧ آب ٢٠٠٦ وتنفيذاً للاتفاق، تدفّق الجنود اللبنانيين في قوافل من الشاحنات العسكرية إلى مناطق الجنوب بدءاً من مرجعيون وامتداداً على طول الخط الأزرق وصولاً إلى تخوم مزارع شبعا. كما جال رئيسا مجلس النواب والحكومة نبيه بري وفؤاد السنيورة على عدد من أحياء ضاحية بيروت لا سيما حارة حريك وبئر العبد وبحضور نواب حزب الله والمسؤول فيه وفيق صفا حيث قال بري «إن جزءاً من هذا الانتصار هو وحدتنا. الرئيس السنيورة في الضاحية الجنوبية. نحن لسنا اثنين، نحن واحد. هو يتكلم باسمي وباسمه. بوحدتنا نستطيع بناء كل ما دمره العدوان وسنعيد لبنان أفضل مما كان».

لم يكن حزب الله يتوقع أن تكون عملية الأسر هذه مدخلاً لحرب إسرائيلية بهذا الحجم، بل كان يتوقع ردّاً محدوداً، وهو ما أعلنه حسن نصر الله في إحدى مقابلاته مع قناة الجديد، حيث قال: «لو علمت بحجم ردّ إسرائيل، لما أسرنا الجنديين قطعاً». واستبعد الأمين العام لحزب الله جولة ثانية من الحرب مع إسرائيل وأكد تقديم كل التسهيلات والدعم للجيش و «اليونيفيل»، حيث قام حزب الله بإزالة كل مواقع، ١٤ موقعاً في منطقة العرقوب المواجهة لمنطقة مزارع شبعا، وسحب أسلحته إلى خارج المنطقة التي شملها انتشار الجيش وأفضل فتحات المغاور والسرايب بواسطة جرافات.

دعم رئيس مجلس النواب نبيه بري في الذكرى ٢٨ لتغيب موسى الصدر ورفيقه، في مهرجان صور، «حكومة المقاومة»، وأعلن أن «المقاومة السياسية التي أبدتها الحكومة وأسلوب التشاور الذي اتبعناه من أجل رسم خريطة طريق للحركة الدبلوماسية للدولة والتي حققت إجماعاً عربياً وتفهماً أوروبياً تؤكد أن الوحدة الوطنية بألف خير»، وشدد باسم حركة أمل وحزب الله على رفضهم «اتهام الشيعة بالخروج عن الدولة أو التمرد على مفهوم الدولة أو على اللبنة» وأكد «التزام الشيعة لبنان وطنياً نهائياً وعروبة لبنان ووحدته».

بخلاف بري، وفي لهجة مغايرة تمثل انقلاباً على تصريحات

نصّ الاتفاق على:

- عدم استهداف إسرائيل وحزب الله للمدنيين والأهداف المدنية في لبنان وإسرائيل؛
- للطرفان حق الدفاع عن النفس؛
- تشكيل لجنة مراقبة للاتفاق مؤلفة من كل من: الولايات المتحدة، فرنسا، إسرائيل، سوريا ولبنان؛
- تشكيل مجموعة استشارية لإعادة الاعمار في لبنان؛
- إن هذا الاتفاق مرحلي، وليس بديلاً عن حلّ دائم يُوصل إلى سلام شامل عبر المفاوضات بين سوريا وإسرائيل ولبنان وإسرائيل.

ليلة الحساب

فجر ٢٤-٢٥ حزيران ١٩٩٩، قام الطيران الإسرائيلي بحملة قصف جوية طالت أهدافاً مدنية من جسور ومحطات كهرباء قرب العاصمة وجنوب وشرق لبنان ردّاً على تعرّض شمال إسرائيل لقصف صاروخي من حزب الله. وأدى القصف الإسرائيلي لمقتل عشرة أشخاص وتدمير محطتين كهربائيتين وخمسة جسور، في حين أسفر قصف حزب الله عن سقوط قتيلين في إسرائيل.

حرب تموز وعودة الجيش إلى الحدود

على رغم إعلان الحكومة اللبنانية عن معطيات اقتصادية واعدة ونسبة نمو إيجابية و«إنجازات في مختلف القطاعات» والاجتماع الذي جمع الأمين العام لحزب الله ورئيس كتلة المستقبل النائب سعد الحريري في مقر الأول في الضاحية الجنوبية والتأكيد فيه على إزالة أجواء الاحتقان الداخلي وحماية ميثاق الشرف الذي تمّ الاتفاق عليه على طاولة الحوار التي انعقدت في آذار، استيقظ اللبنانيون صبيحة ١٢ تموز ٢٠٠٦ على خبر قيام حزب الله بعملية خطف جنديين إسرائيليين وقتل ثمانية آخرين من ضمن ما عُرف بعملية «الوعد الصادق»، وقامت على إثره القوات الإسرائيلية بقصف واسع واجتياح جوي، بحري، بري للبنان استهدفت فيه المناطق الجنوبية والضاحية الجنوبية والبنية التحتية من طرق وجسور ومطار وحلقت أضراساً كبيرة..

وفيما أعلن نصر الله في مؤتمر صحفي إثر العملية «إن الأسيرين أصبحا في مكان آمن وبعيد بعيد جداً وأنهم لن يعودا إلى الديار إلا بوسيلة واحدة هي التفاوض غير المباشر، وإذا أراد الإسرائيلي التفكير بأي عمل عسكري لاستعادة الأسيرين فهو واهم»، أصدر مجلس الوزراء اللبناني بياناً أعلن فيه أنه لم يكن على علم بما حصل على الحدود الجنوبية ولا يتحمل مسؤوليته ولا يتبناه، فيما أعلن وزير الدفاع الإسرائيلي عامير بيريتس «عزم الجيش الإسرائيلي على «كسر حزب الله» ومنع عودته إلى مواقع في المنطقة الحدودية المتاخمة للخط الأزرق، قائلاً «إن الجيش سيضرب أي مكان فيه عناصر حزب الله حتى إذا كان بين المدنيين». وهكذا بدأت حرب استمرت لـ ٣٤ يوماً.

اعتمدت إسرائيل في عملياتها العسكرية خلال معظم فترات الحرب سياسة غزارة القصف للأهداف، بينما كان حزب الله يقوم بقصف المستوطنات والمدن الإسرائيلية والأهداف العسكرية فيها..

حصدت هذه الحرب منذ اندلاعها في ١٢ تموز حوالي ١١٤٥ قتيلًا في لبنان وحوالي ستة آلاف جريح كحصيلة أوليّة و١٥٦ قتيلًا في إسرائيل بحسب وكالة «رويترز»، وأدى النزاع إلى نزوح أكثر من ٩٧٣٣٣٤ شخصاً بينهم ٢٢٠ ألفاً غادروا لبنان، وقدرت الخسائر المادية في لبنان بـ ٦ مليارات دولار وتعرّضت المدن التي اعتبرت معقل لحزب الله للتدمير، مثل الضاحية الجنوبية وصور وبنيت جبيل والخيام والنبطية. وقُصفت مقر تابعة للحزب ومكاتب ومراكز كوادر وقواعد ومعدات عسكرية، وتسبب قصف محطة الجيئة لتوليد الطاقة الكهربائية ببقعة من النفط امتدت على طول أكثر من ١٤٠ كلم من الشواطئ اللبنانية وصولاً إلى الشواطئ السورية.

صوّت مجلس الأمن في ١١ آب ٢٠٠٦ على القرار ١٧٠١ القاضي بوقف إطلاق النار و«الاحترام الكامل للخط الأزرق من الطرفين [اللبناني والإسرائيلي] والقيام بتدابير أمنية للحؤول دون معاودة الأعمال الحربية بما في ذلك إنشاء

«أمم» في أبحاثها

تستكمل «أمم للتوثيق والأبحاث» نشر مجموعة أبحاثها في إطار مشروع «تواريخ مُتقاطعة. حصة الشيعة منها في لبنان» وتعرض بحث التربية المعنون «الشيعة والتعليم من البدايات إلى اليوم: في نشأة نظام تربوي رديف ومآلاته». في ما يلي نعرض ملخصاً عنه وعرضاً لأهم محطاته:

علي خليفة

يتضمن هذا البحث إحاطة تاريخية شاملة ببعض جوانب علاقة الشيعة بالتعليم منذ البدايات إلى اليوم، مع توثيق أهم المبادرات القائمة في هذا المجال ومآلاتها اللاحقة في ما يخصّ تحديدًا مدى توافر فرص التعليم في ظلّ مساعي تحقيق العدالة والإنصاف ومدى تضمين قيم الإندماج الوطني والإجتماعي في المشاريع التربوية للمؤسسات المتفرقة على امتداد الحقب الزمنية التي يغطيها البحث وصولاً إلى يومنا هذا.

منهجياً، تتطلّب دراسة التعليم، نشأته ومآله، الأخذ بالمتغيّرات الاجتماعيّة وإدارة التربية من خلال السياسة العامّة للدولة، ومساهمة الدين في المجال العام والعلاقات التبادليّة القائمة بين التعليم وكلّ من النظم السياسيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة، في كلّ حقبة زمنيّة ووفق سياق تاريخي. وعليه، تمّ وصف التعليم وتحليله كعملية شاملة تُعَمُّ في المؤسسات الاجتماعيّة (مدارس، معاهد ودور عبادة...) بشكلٍ مقصود ومنظمّ بسياساتٍ تربوية وتعليمية ومناهج وبرامج (مراجعات مكتبيّة وأديبة ذات صلة)؛ والنظام التربوي بمفهومه الأوسع الذي يشمل كل أنواع التنشئة ووساطتها الاجتماعيّة للتأثير في السلوك واكتساب القيم وتشكّل المواقف، سواءً أكانت منظمّة بواسطة التدريس من ضمن المدرسة وأنشطتها والصفوف في حدودها المحصورة ضمن أربعة جدران، أو غير محصورة في مكان وزمان محدّدَيْن (فتمّ اللجوء إلى دراسة محتوى خطابات مُسجّلة من مناسباتٍ عامة وأناشيدٍ ودراسة مستندات متنوّعة ووثائق تاريخيّة كمصادر للمعلومات).

سمح السياق التاريخي المعتمد في هذا الفصل لمقاربة موضوع التعليم لدى الشيعة في لبنان، باستخلاص مجموعة من الملامح التي رافقت وطبعت الحقب التاريخية المتعاقبة: في عهد الدولة العثمانيّة وسياسيتها المعدّة للتعليم، كان التعليم بوصفه دينياً بشكلٍ أساسي، وكذلك كانت تعاملات الدولة المختلفة مع الجماعات الدينيّة من خلال نظام الملل أو من خارجه في ما يخصّ تعليم الشيعة وإنشاء مدارسهم، مروراً بعهد الإنتداب وقيام دولة لبنان الكبير عام ١٩٢٠ وتوسّع دائرة التعليم الرسمي مع إقرار حقوق الطوائف الدينيّة في إقامة مدارسها الخاصّة في إطار حرّيّة التعليم التي كفلها دستور الكيان الناشئ. وبعد ذلك، في زمن الاستقلال وتنظيم التعليم والتغيّرات الطارئة على بُنيته وشموله جغرافياً التوزع السكاني للشيعة في لبنان، وتسلسل الأحداث اللاحقة التي طبعت خريطة التعليم في ضوء تأثير المتغيّرات الاجتماعيّة وعوامل الصراع، لا سيّما خلال حقبة الحرب الأهليّة وما بعدها، وصولاً إلى الزمن الراهن مع بروز شبكاتٍ مدرسيّةٍ كالتّي تُديرها الجمعيات والمؤسسات التابعة للثنائي الشيعي «حركة أمل» و«حزب الله».

وقدّم التوثيق المتوافر إحاطة مفضلة بالحقب التاريخية المتعاقبة وإضاءة على المبادرات التي شهدتها ممّا سمح باستكمال الملامح التي طبعت كلّ حقبة.

استهلاً مع ما توافر لنا في البحث الراهن من توثيق حول الحوَزات العلميّة، ما كانت أهمّها وأين تركّزت في مناطق انتشار الشيعة في لبنان، جنوباً وبقاعاً وجبلاً. فضلاً عن عرض نماذج عن برامج ودروس وطرائق التعليم السائدة في مدارس الشيعة الدينيّة، ومنها الكتابيّة التي تصدّرت مشهد التعليم، على الأعمّ الأغلب، لا سيما في القرى والبلدات الشيعية.

وتوقف البحث عند إحدى محطات التعليم لدى الشيعة في ظلّ نظام المعارف العموميّة العثماني، حيث جرى تنظيم سنوات التعليم على سلّم حلقات ومراحل متتالية، منها الابتدائي والرّشدي والإعدادي. ورافق هذه الجهود الرسمية المنظمة، بروز مدارس الإرساليات الأجنبية وتوسيع رقعة نشاطها في مختلف المناطق، لا سيما منها مناطق انتشار الشيعة، بالتوازي مع استمرار الإقبال على المدارس ذات الطابع الإسلامي فيها التي ظلّ الساكنون يفاضلون بها على ما عداها من مؤسسات تربوية، لأسباب مرتبطة بالقيم الدينية التي تتخذها هذه المؤسسات كمرجعية لنظامها التعليمي وما يتضمنه من محتوى فضلاً عن التقاليد الاجتماعيّة التي تُغلب النسق الثقافي المتمحور حول العامل الديني.

بالمحصّلة، يمكن هنا القول إنّه بخلاف تجربة إمارة بني عمار في طرابلس التي كانت تُعير رعايةً خاصّة لطلاب العِلْم تشجيعاً للجانب الثقافي، بدأ التعليم لدى الشيعة بصبغة دينيّة، وكان للشيعة مدارسٍ فقيهيّةٍ أو حوَزاتٍ كانت لها المكانة المتقدّمة في مجتمعاتهم. ومع صدور نظام المعارف العموميّة العثماني (١٨٦٩) أُقْبِل الشيعة إلى حدّ ما على التعليم وبدأوا بشكلٍ جُجول في تأسيس مدارسٍ خاصّةٍ لهم، وكانت نظرتهم سلبيةً إلى الإرساليات الأجنبية ودورها السياسي والاجتماعي.

وبعد تبني الشيعة للبنان الكبير في مقابل اعتراف سلطة الإنتداب الفرنسي بالوجود السياسي والديني والثقافي لطوائفهم، توسّعت دائرة انتشار المدارس الرسميّة لتشمل مناطقهم، جنوباً وجبلاً وبقاعاً. لكن غالبية العوائل الشيعيّة استنكفت عن إرسال أولادها إليها مع تفضيل الكتابيّة والمدارس ذات التعليم الديني التي كان لها قوّةٌ ظرفيّةٌ رديفةٌ للتعليم الرسمي.

ثمّ حلّت، منذ ثلاثينيات القرن الماضي، فكرة نُشوء الجمعيات محلّ المبادرات الفرديّة لإنشاء المدارس، كما عام ١٩٣٨ مع الجمعيّة الخيريّة الإسلاميّة العامليّة التي ما لبثت أن افتتحت مدارس لتعليم شباب جبل عامل النازحين من الجنوب. وكانت مساهمات المغتربين الشيعة أساسيّة في تشجيع هذه المبادرات.

وما لبث أن خفت نجم الحوَزات الدينية أدنًا بالأقول مع تنامي المساعي الرسمية، لا سيما في عهد الإنتداب وعهد الاستقلال، من أجل اضطلاع السلطات بدور اجتماعي يكفل في أحد جوانبه الإهتمام بالتعليم والإشراف عليه والإنتقال به من الفوضى إلى التنظيم. شهدت هذه المرحلة بالذات، بروز المدارس الشيعيّة الحديثة، فكانت محطة مفصلية للحاق بركب التعليم المعاصر. ومن هذه المرحلة، يتوقف البحث عند المدرسة الجعفريّة في صور ومدارس العامليّة التي انتقلت من بيروت إلى مناطق أخرى فشهدت على ازدهار كبير ومدارس الهدى لحبيب آل إبراهيم.

على إثر هذه المرحلة الهامة، يقدّم البحث بعض المؤشرات المرتبطة بنواتج نظام التعليم: ففي المنح الرسميّة للمدارس، تبين أن للشيعة حصّة وفي تتبّع نسب الأمّة، تبين أن عند الشيعة تحديداً انخفاضاً ملحوظاً نتيجة توسّع رقعة المدارس على اختلاف فئاتها وتزايد الإقبال عليها في المناطق المختلفة ومن الطبقات الاجتماعيّة كافة. بعد أن كانت نسبة الأميّة لدى الشيعة ٨٣ في المئة، وفق إحصاء ١٩٣٢، انخفضت بشكل ملحوظ عام ١٩٤٨ نتيجة

الشيعة والتعليم من البدايات إلى اليوم في نشأة نظام تربوي رديف ومآلاته



التحقّهم بالمدارس التي زاد عددها جزءاً السياسة التربويّة للإنتداب. وبعد عقْدَيْن على الاستقلال، بلغت النّسب المتعلّقة بتعليم الشيعة حوالي ٢٧ في المئة من تلاميذ المرحلة الابتدائيّة و ١٨ في المئة من طلاب المدارس الثانويّة. وهذه الأرقام تدحض السرديّة الشائعة حول عدم توافر الظروف والموارد لتعليم الشيعة قبل بروز الأحزاب الشيعيّة التي بنّت مشروعيتها على مظلوميّة أبناء الطائفة وظلم النظام السياسي والاجتماعي والتربوي اللبناني لهم.

كما شهدت المدارس الرسمية توسّعاً أفقيّاً، لا سيما في عهد الإستقلال، بحيث تمّ رفد المناطق المختلفة، لا سيما مناطق سكن الشيعة جنوباً وبقاعاً وجبلاً بالمدارس الإبتدائيّة على وجه الخصوص. إن انخراط الشيعة بنسبٍ عالية في التعليم الرسمي يعني أنّهم تبّنوا القيم التي يتضمنها النظام التربوي اللبناني، لا سيّما المواطبيّة ومبادئها في منهاج ١٩٤٦، وبعد تعديله في منهاج ١٩٧١، حيث الانتماء للهويّة الوطنيّة وقيم التنوّع وثقافة الحريّات والعيش معاً.

ومن جهة ثانية، شهدت المدارس الخاصّة طفرةً شيعيّة متميزة مع تعدّد المبادرات الفرديّة في هذا المجال واستمرار دعم المُغتربين للأهلين ولجهودهم المعقودة في هذا الإتجاه.

ويتوقف البحث عند رسم معالم خريطة التعليم لدى الشيعة حيث يبرز التقاطع مع التعليم الرسمي وتتفاوت نوعية التعليم بحسب المدارس الخاصّة المتوافرة في ضوء ما شهدته مناهج التعليم الرسمي من تعديل على إثر الإستقلال ثم بداية السبعينات نتيجة ظروف سياسية وعوامل تركت أثراً على القرار التربوي.

وصولاً إلى مرحلة الحرب الأهلية التي شهدت في خضمّها منعطفات طالت الشيعة وخياراتهم على المستويات السياسيّة والاجتماعية والتربوية منها. فنشأت المدارس الحزبيّة، وبرزت في هذا المجال المدارس التي أنشأها «حزب الله» والسيد محمد حسين فضل الله و«حركة أمل». كما عادت ونمت الحوَزات الدينية، ومنها الحوَزات النسائيّة، ذات الحاضنات السياسيّة خلال الحرب الأهلية، بل شكّلت مع الوقت مواقع نفوذ ازدهرت بتمويل مباشر من الجمهوريّة الإسلاميّة في إيران حيث برزت التبعية السياسيّة والعقائديّة لمشروع تصدير الثورة الإسلاميّة في إيران. وقدمت إسهاماً أساسياً في عمليّة الأدلجة وسعت، عبر التربية وأشكال التنشئة العقائديّة، إلى طغيان الهويّة الطائفيّة في أعلى مراتبها.

وبعد أن وضعت الحرب الأهلية أوزارها، نمت المؤسسات الحزبية لدى الشيعة نموّاً مطّرداً وتوسّعت رقعتها ومساهمة التربية والتعليم فيها. ومن هذه المؤسسات، يتوقف البحث توصيفاً وتحقيقاً بالتوالي عند المؤسسة الإسلاميّة للتربية والتعليم وما يقع تحت مظلتها من المدارس والمؤسسات التابعة لها وما تنتهجه في مجال إعداد المعلمين وتوظيفهم من ضمن رؤيتها وتوجهاتها التي تملئها الأجنحة السياسيّة والاجتماعية والتربوية وارتباطاتها؛ وجمعيّة التعليم الديني

في الختام، أفضى البحث إلى مجموعة من التوصيات حول الحريات وحدودها والتسامح ومعناه. إذ إنَّ حرّية التعليم التي يقرها الدستور اللبناني للطوائف كافة، بحسب المادة ١٠ منه، مُقيّدة حكماً بمراعاة النظام العام القائم والسَّير وفقاً للأنظمة العامة التي تُصدرها الدولة في شأن «المعارف العمومية». يعني ذلك أن مجتمعاً متنوعاً كـلبنان، للشريعة فيه ولغيرهم من الجماعات الطائفية حريّات وحقوق تضبط إيقاعها الأنظمة بمختلف درجاتها في مستوى القانون الدستوري كما المراسيم التي تخصّ المناهج التعليمية الصادرة عن السلطة السياسيّة. وليس من باب حرّية التعليم الوصول إلى إقامة نظام رديف للنظام التربوي اللبناني، يستبدل الهوية الوطنيّة بتلك الطائفية الصّرفة ذات المكوّن الديني الطاغي، ويغيّر القيم الجماعية بتلك المُتصلة بفهم جماعةٍ محدّدة داخل الطائفة الشيعية للأطروحة الدينيّة.

نوصي الدولة، ووزارة التربية والمركز التربوي للبحوث والإنماء، بمتابعة التزام المدارس بالأنظمة المتعلقة بالمعارف العموميّة، ومن ضمنها مناهج التعليم العام التي تُصدّر عن مجلس الوزراء. ومن باب الحرّية وحدودها المقيّدة بالقانون، يَجدرُ عدمُ الترخيص، أو تعليق الترخيص تحت شروط محدّدة وإلزامات مُسبّقة، للمدارس المخالفة لهذه الأنظمة.

إنَّ التسامح يقتضي تقبُّل الاختلاف، على مستوى الجماعة والوطن، وتالياً وضع الآليات التي تسمح بالعيش معاً على الرغم من الاختلاف. هنا يظهر أن مدارس مؤسسات «حركة أمل» والمؤسسة الإسلاميّة للتربية والتعليم وجمعيّة التعليم الديني الإسلامي، استفادت من خطاب التسامح لتتوسّع، ثمّ مارست اللاتسامح عبر الإلزام بارتداء الحجاب للمعلّمات، والتكليف الشرعي للفتيات بعمرٍ تسع سنوات، وتبني محتوياتٍ خلافيةٍ ضمن ما يتمّ تعليمه في التعليم النظامي أو اللانظامي خارج حدود الصفّ أو المدرسة، وما يُنظّم من نشاطات لا صفّيّة ولا مدرسيّة.

إنَّ التسامح مع مواقف وأفعالٍ غير مُتسامحةٍ يجعلنا نتساءل أيضاً عن معنى التسامح نفسه، لذلك نوصي بربط التسامح بممارسة الحريات وحدودها المقيّدة بالقانون، كي تبقى في المجال العام قيمةً التسامح، ولا يتمّ اختزال الطائفة الشيعية بصورةٍ قُصوى دَرَجَت عليها بعض المؤسسات بممارساتها، ويبقى المجتمع اللبناني متنوعاً ضمن الوحدة.

فكر وثقافة

عصام عبد الله (١٩٨٦-٢٠٢٣) شهيد الصحافة



إبن بلدة الخيام الجنوبية الذي عشق بيروت فجعل من كاميرته عيناً للمكان وللقصص الإنسانية في أزمنة الحرب والسلم. إلا أن عصام الذي عمل مصوراً لوكالة رويترز، لم تشفع له صفته الصحفية، فقتل في ١٣ تشرين الأول ٢٠٢٣ أثناء تغطيته التصعيد العسكري على الحدود الجنوبية للبنان.

لعبدالله باع طويل في تغطية الحروب. فكان ضمن فريق رويترز في تغطيته للحرب على تنظيم الدولة الإسلامية في سوريا والعراق (داعش)، والغزو الروسي لأوكرانيا، كما غطى بعض الأحداث الأمنية في لبنان والاحتجاجات التي اندلعت في لبنان في ١٧ تشرين الأول ٢٠١٩.

عصام المصور الصحفي المقدم كان ذو بعد إنساني كبير، حيث تنقل وكالة رويترز أنه خلال تغطيته لحرب أوكرانيا كتب لرؤسائه في العمل: «تعلمت خلال كل السنوات التي غطيت فيها صراعات وحروباً مع رويترز في أنحاء المنطقة أن الصورة لا تنقل فقط جبهات القتال والدخان لكنها تنقل القصص الإنسانية التي لا يعرفها أحد وتمسنا جميعاً من الداخل».

بالإضافة إلى وسام الموت من أجل مهنته، نال عصام ترشيح رويترز لمصور تلفزيون العام في ٢٠٢٠ لتغطيته لانفجار مرفأ بيروت على خلفية تقديمه أولى وأكثر القطعات تعبيراً عن الكارثة. كما نال الفريق الذي عمل فيه الجائزة في ٢٠٢٢ عن تغطية الحرب في أوكرانيا. وعن الإستهداف الذي أدى إلى مقتله قالت منظمة «مراسلون بلا حدود» إنه جاء من الجهة الإسرائيلية، وفق نتائج أولية للتحقيق.

في حين أن وكالة رويترز التي عمل لأجلها أصدرت إثر الحادثة بيانين متتاليين الأول مباشرة بعد الحادث، كتبت فيه أن عبد الله قتل «في أثناء أدائه لعمله بجنوب لبنان». ثم أصدرت بياناً لاحقاً قالت فيه ان عصام «قتل» وأصيب ستة صحفيين آخرين في جنوب لبنان «عندما أصابتهم صواريخ أطلقت من ناحية إسرائيل». علماً بأن البيانين قد لقياً استنكاراً واسعاً من قبل الصحفيين والمصورين في لبنان.

كما اعتبر نقيب محرري الصحافة في لبنان جوزيف القيصفي إثر الحادثة أن «الاعتداء على الصحفيين في علما الشعب جريمة ترقى إلى مصاف جرائم الحرب».

صباحي أمهر

المرأة

ليلي بعلبكي



فرّضت ليلي بعلبكي نفسها على المشهد الأدبي، هي ابنة حومين التحنا التي أبصرت النور في بيروت عام ١٩٣٤، والدها الشاعر الزجلي علي الحاج بعلبكي. درّست في جامعة القديس يوسف، وعملت في المجلس النيابي بين عامي ١٩٥٧ و١٩٥٩، ثم التحقت بالصحافة في كل من «الحوادث»، «الدستور»، «النهار»، و«الأسبوع العربي».

في شتاء عام ١٩٥٨، أعلنت مجلة «شعر» عن صدور «أنا أحياء» لكاتبة لبنانية شابة تدعى ليلي بعلبكي، وفيه أن تلك الرواية «سيكون لها أثرٌ بعيد

في مستقبل الرواية العربية». كان لافتاً تبني المجلة لعمل روائي، فهي التي لم تهتمّ سوى للشعر. وفعلاً راجت الرواية وصادفت نجاحاً كبيراً في الأوساط النقدية وأضحت «بمثابة حدث روائي جديد في بيروت وبعض العواصم العربية». بطلّة الرواية اعتقدت أن في إمكانها «تحرير جسدها بالمتعة والأعيب العشق وبذل الجسد»، في حين أن حبيبها، رغم كونه شيعياً، أفكاره بالية. وهي تعاني الوحدة والقمع العائلي، تكره والدها وتسخر منه، حتى تصفه بـ«الأحمق». وتحتقر والدتها التي لا تعرف من الحياة إلا طهو الطعام وتربية الأبناء ومشاركة الزوج فراشه عندما يريد هو.

عام ١٩٦٤ منعت وزارة الإعلام مجموعتها القصصية «سفينة حنان إلى القمر»، وكانت القصة التي حملت المجموعة عنوانها، هي الحافز، نظراً إلى احتوائها جملةً وصفت بـ«الإباحية». حُكمت بعلبكي وأوقفت ثمّ تراجع المحكمة عن قرار المنع مبرّرة إياها بالقصة على مَض. وهي صرّحت قبيل مقاضاتها: «لن أعتذر [...] عن الأشياء التي كتبتها [...] إنني جد فخورة بما كتبت». وقال وكيلها المحامي والنائب محسن سليم إنها «المرّة الأولى التي يُحاكم كاتبٌ عن كتاب ألفه». ورأى الشاعر أنسي الحاج في «ملحق النهار» إنها «ذهبت ضحيةً لأنها امرأة ولأنها معروفة ولأن رأيها صريح في النظام البوليسي. الصراع بين الأدب والنظام ظاهرةً روتينية لا جديد فيها [...]».

وعندما اندلعت الحرب اللبنانية في عام ١٩٧٥، هاجرت بعلبكي إلى لندن وانقطعت عن الكتابة الصحافية وراح حضورها يخفت إلى أن عرّكت نفسها عن الوسطين الأدبي والصحافي. توفيت في تشرين الأول ٢٠٢٣.

«لقمان سليم» في «ثورة ١٧ تشرين»

المساومة في حقّ الوطن «خيانة»
«كلُّني يعني كلُّني» و«كلُّ شي يعني كلُّ شي»

إعداد وتوثيق: عباس هدلا

الدتر الرابع من سلسلة «دفاتر هيا بنا» تحت عنوان «شمعة على الانكفاء البعثي» وفي مقال تحت عنوان: «الانسحاب «ضعف» الحرب؟» شرح حقيقة الانسحاب العسكري السوري، وبقاء الحضور «البعثي» من خلال الحلفاء والتابعين والمرتزة والأجهزة والقوانين والممارسات، فكتب: «للمرء أن يخلص إلى التشكيك بتراجع النفوذ البعثي السوري غداة الانسحاب العسكري. وليس مصدر التشكيك بتجرح الرئيس الأسد في خطاب الانسحاب (٥ آذار ٢٠٠٥) أن: «انسحاب سوريا في لبنان لا يعني غياب الدور السوري (...)»، ولا مصدره قلة الثقة برغبات اللبنانيين في السيادة والاستقلال إلخ...، وإنما في المحل الأول، قلة ثقة بالمناعة اللبنانية تؤكدها المعايير اليومية لمجريات عام كامل مضى على الانسحاب العسكري /بعد ٣٦٥ يومًا على الانسحاب ما يزال البعث لاعب هجوم/ دفاع، ولم ينفك لبنان «ساحة» و«ملعبًا».

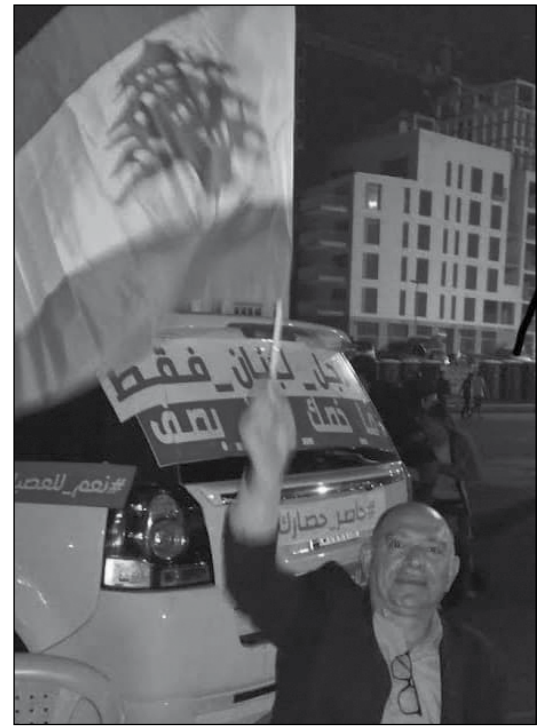
إلى ذلك فالحضور البعثي في حياتنا السياسية لا تستغرقه مجموعة من الحلفاء والتابعين والمرتزة. لقد خلف البعث بين ظهرائنا اثنين لا يبدو أن اللبنانيين في عجلة من السعي إلى التخلص منهما: «بعثية لبنانية» تعبّر عن نفسها من خلال سلوكيات سياسية شتى ومحفظة من القوانين والتشريعات والاتفاقيات والمعاهدات.

لقد خرج الجيش السوري من لبنان لكننا ما نزال رهائن بُنية متكاملة من الأجهزة والقوانين والممارسات أرساها البعث بقوة الاحتلال وبتعاون لبنانيين معه. ولهذا فلا ما يُدهش إلى كسل لبناني أكثر مما يُدين إلى سعي بعثي صريح، وإن كان تشوّق البعث إلى التدخل في لبنان، ونزوعه «الأصيل» إلى ذلك، «طبيعتان» من طبائعه يتقمصان أحيانًا قميص «السياسة»....»

بخلاف الكسل اللبناني، كان لقمان سليم مجتهدًا على مدار السنين بالعمل على إظهار هذه العلل والسعي إلى مواجهة هذه الأساليب والاستراتيجيات بالكلمة والبرهان، فكان عرضة للحملات التخوينية والتكفيرية التي لم تتنه عن المتابعة في

الرؤيا والهدف الذي رسمه لنفسه منذ عام ٢٠٠٥، دولة لبنانية مدنية عادلة سيدها على أراضيها، وفق قوانين وتشريعات تتطور مع الزمن لخدمة مصالح ورفاهية مواطنيها، ورفض العنف بكل أشكاله وتصانيفه.

اعتبر لقمان سليم ثورة ١٧ تشرين باب خلاص للبنان، لانتهاء من حقبة الفوضى الهدامة القائمة على مفاهيم يغلب عليها أساليب الفرض والهيمنة والغلو والبعيدة عن المنطق والعقل، والتي أدت بلبنان إلى أن يتحول إلى أشلاء دولة لها وصي ومُرشد هو صاحب «الدالة» أي «حزب الله» والباقي مجموعة من المستفيدين والمرتزة، أو الخائف، أو الغافلين ويتبعون صاحب الدالة «رغبة» أو «عُنوة» ويأتمرون لأمره أو يعترضون تحت سقفه. فكانت خيمة المؤسسات والجمعيات التي أسسها لقمان سليم (أمم للتوثيق والأبحاث، هيا بنا، دار الجديد، ائتلاف الديمقراطيين اللبنانيين) في ساحة الشهداء، ثم في ساحة اللعازارية، بعد غزوة التهجير التي قام بها الحزب وأزلامه للساحة وأهلها من شباب وشباب، مساحة للتشاور والتفاعل في سبيل تكوين إطار متين ومتفاعل



واعتبرها المدمك الأساسي الذي يجب أن يقوم عليه لبنان، ومعها بدأ نضاله في مواجهة آثار وأدوات الوصاية والاحتلال السوري، والتطلع نحو غد مُشرق، فتحدّث بداية عن أساس ومرتكز المحور السوري الإيراني في لبنان وهو «حزب الله» وأشار بالبنان إلى الطبيعة غير الصحية لتنامي أعماله وأفعاله التي تسعى للقضاء على مفهوم الدولة. ففي كانون الأول ٢٠٠٥ صدر الدتر الأول من سلسلة «دفاتر هيا بنا» تحت عنوان «كيف انتخابات حرة في دار حرب؟ قراءة في انتخابات الجنوب ٢٠٠٥»، وشرح فيه المعضلة الأساس وهي حالة الحرب التي ما تزال مستمرة في كل المناطق الشيعية والتي يتخذها «حزب الله» ذريعة لبيسط هيمنته على هذه المناطق، وبالتالي فإن توقع أي انتخابات حرة في تلك المناطق هو ضربٌ من الخيال، وأردف: «لقاتل أن يقول إن لحزب الله الحق في اتخاذ ما يشاء من العناوين لمعركته الانتخابية لكن قد يصحّ جزئيًا في ما لو كان هذا الحزب كمثل من الأحزاب السياسية له ما للأحزاب السياسية من حقوق وعليه ما عليها من واجبات، أما حين يجمع هذا الحزب، إلى حقه في مزاوله السياسة، حقوقًا أخرى هي، تعريفًا، من حقوق الدولة وامتيازاتها السيادية، من مثل الأمن والقوة المسلحة، وحق تصنيف اللبنانيين بين «وطنيين» وعملاء - حين يكون لحزب هذه الحقوق والامتيازات، فمثل هذا العنوان لمنافسة انتخابية لا يدع للمنافسة (الانتخابية) محلًا، ويطعن، أول ما يطعن، في حرية الناخبين، وفي مدى صدقية احتساب ما أظهرته صناديق الاقتراع مؤشّرًا على تطلعات الناخبين». وفي نيسان ٢٠٠٦ وضمن

مع انطلاق ثورة ١٧ تشرين ٢٠١٩، شارك لقمان سليم كفير لبناني يثور على منظومة حاكمة فاسدة قاتلة مرتهنة للخارج تقف سدًا منيعًا أمام إقامة وطن عادل متكامل البناء، يتمتع اللبنانيون فيه بخصائص الأمن والأمان والحرية والمساواة، يحظون فيه بالقدرة على التفكير بالغد المشرق لأبنائهم، والخروج من هاجس التفكير المتواصل بحالهم وحالتهم الآنية، من مستلزمات العيش والصحة والتربية.

اعتبر لقمان سليم أن ثورة ١٧ تشرين هي نتاج طبيعي لتراكمات السياسات المدمرة التي انتهت بها منظومة القتل والفساد المتحالفة منذ إعلان انتهاء الحرب الأهلية في أوائل تسعينات القرن المنصرم، فأنجبت في البداية قانون العفو الذي سمح للقتلة والمرتكبين خلال الحرب إقفال باب المحاسبة ولو المعنوية، وتحول ضحايا هذه الحرب من قتلى وجرحى ومبتوري أعضاء ومخطوفين ومعتقلين في سجون الآخرين إلى جماعة مستضعفة لا تستطيع إيصال صوتها، ويتجنّب أصحاب القرار سماعهم، وغير مرحّب بهم، ودخلت عناصر الميليشيات إلى الدولة وإدارتها بدل تنفيذ استيعابها في المؤسسة العسكرية، وأضحى الاستنزاف والفساد صفة الإدارات الرسمية، وفتّح باب الهدر والاستنفاد على مصرعه، وعاش لبنان في ستاتيكيو قائم على توازن بين الأطراف الإقليمية والدوليين، حيث لُزمت سوريا الأمن في لبنان والسعودية الاقتصاد، وسمح لإيران بالحفاظ على نفوذها المتمثل بـ«حزب الله» خلال مرحلة الوجود السوري، وكله وفق الضوابط والخطوط الأميركية التي تحافظ على التوازن.

آمن لقمان سليم بثورة الأرز في ١٤ آذار ٢٠٠٥،

